

خلال تقديم المشروع أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

الأخ الأعرج: القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية... إطار مرجع وقوة اقتراحية في مجال اللغات والثقافات

متابعة/ صليحة بجراف



الرسمية، ونشر التقارير والدراسات والأبحاث التي تنجز باسمه طبقاً لأحكام هذا القانون التنظيمي. بكل الوسائل المتاحة.

وذكر الأخ الأعرج بأن المشروع كان موضوعاً لمجهودات إعدادية من طرف القطاعات الحكومية المعنية بإشراف قطاع الثقافة، ولتنشاور وطني بناءً خلال مراحل الصياغة والمصادقة الأولية، أسفرت عن إخراج هذه الوثيقة الغنية بمضامينها والمعروضة حالياً على نواب الأمة لمزيد من تعميق الدراسة.

المحدثه لديه ويتعلق الأمر بالهيئة الخاصة بالحسانية واللهجات والتعبيرات الثقافية المغربية الأخرى والهيئة الخاصة بالتنمية الثقافية وحفظ التراث، والهيئة الخاصة بتنمية استعمال اللغات الأجنبية، مع تحديد تأليف واختصاصات كل منها وطرق وكيفية سيرها وذلك في البابين الخامس والسادس.

وأورد المشروع - يتابع الوزير - في بابه العاشر المتعلق بالأحكام المختلفة والانتقالية، المقترحات الخاصة بنشر الآراء التي يدلي بها المجلس وتقريه السنوي بالجريدة

وتركيبته وكيفية سيره، أشار إلى أن المشروع الذي يضم 51 مادة مبهوبة في عشرة محاور، يضيء على المجلس الوطني صفة مؤسسة دستورية وطنية مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية، لها شخصية اعتبارية وتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.

وتوقف الوزير عند هذه المحاور، حيث أشار إلى أن الباب الثاني من المشروع، ينص على صلاحيات المجلس ومهامه لاسيما تلك المرتبطة باقتراح التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجال السياسات اللغوية والثقافية، والسهر على انسجامها وتكاملها، وما يتعلق بحماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية واللهجات ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وتنمية الثقافة الوطنية والنهوض بها في مختلف جلياتها، وحفظ وصون التراث الثقافي المغربي الأصيل، وتيسير تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، فضلاً عن المساهمة في تتبع تنفيذ هذه التوجهات، بتنسيق مع السلطات والهيئات المعنية، ونص الباب الثالث على تركيبة المجلس الذي يتألف، علاوة على رئيسته من 25 عضواً يمثلون خمس فئات، وهي فئة الخبراء التي تتكون من ستة خبراء متخصصين في مجالات التنمية اللغوية والثقافية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، وفئة المؤسسات والهيئات الوطنية التي تتكون من تسعة أعضاء، وفئة الإدارات العمومية وتضم أربعة أعضاء، وفئة الجامعات ومعاهد التكوين في مجال الثقافة والفنون وتتكون من عضوين، وفئة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وعدد أعضائها أربعة.

كما تم تخصيص الباب الرابع للمؤسسات وهيئات المجلس الوطني وهي أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع الإشارة إلى إعادة تنظيمها وفقاً لهذا القانون التنظيمي، وكذا للهيئات

اعتبر محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال، أول أمس الاثنين بالرباط، مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية «إطاراً مرجعياً وقوة اقتراحية في مجال اللغات والثقافات» يتوخى تطوير سياسات لغوية منسجمة بالنسبة للغتين الرسميتين واللغات الأجنبية وتعزيز الهوية المغربية بالحفاظ على تنوع مكوناتها.

وقال الأخ الأعرج خلال تقديمه لهذا المشروع أمام لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، إن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، يهدف إلى تحقيق انصهار الهوية من خلال الولوع إلى الحقوق الثقافية وتطوير اقتصاد الثقافة وضمان الانسجام بين المتدخلين في المجال الثقافي والفني.

وأضاف الوزير أن المشروع يشكل، تعبيراً عن التحولات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة في مجال إعادة صياغة محددات الهوية الوطنية المتنوعة والموحدة، إلى جانب القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فضلاً عن كونه يراعي الالتزامات الدولية للمملكة في مجال حماية التراث الثقافي وتثمينه والاعتراف بالتنوع اللغوي والثقافي، وسن سياسات ثقافية رشيدة وضمان الحقوق الثقافية واحترام حقوق الإنسان.

وبعد أن ذكر الوزير بأن هذا القانون التنظيمي يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الدستور الذي ينص في فصله الخامس على أنه يحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، باعتبارها تراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصراً ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد صلاحياته

خلال اجتماع عقده لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب

مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء.. تقديم تعديلات بمجلس النواب تروم تجويد النص وتدقيق بعض مقتضياته

التمثيلية داخل المجلس الإداري للوكالة وتفعيل مبدأ المناصفة.

وتوقف وزير الثقافة والاتصال «الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها هذا النص الذي يحمل رؤية جديدة في طريقة اشتغال هذه المؤسسة العمومية»، مضيفاً أن مواد المشروع عرضت بالتفصيل على أنظار النواب خلال هذا الاجتماع «وكانت موضوع نقاش غني حيث تقدم النواب بملاحظات مهمة وتدقيقات في العديد من المواد».

وأكد الوزير أن هذا النص الذي ينسخ القانون الصادر سنة 1977 «تيسير التحولات النوعية في الإعلام الدولي، وبالتالي لا بد لوكالة المغرب العربي أن تساهم في هذه التحولات»، معتبراً أن هذا الأمر «لن يتأتى لها إلا بإقرار هذا القانون».

يذكر أن وكالة المغرب العربي للأنباء بلورت استراتيجية عمل جديدة للخمس سنوات القادمة 2021/2017، تستند إلى رؤية قوامها خمس قيم أساسية تشكل خارطة طريق مستقبلية لعملها والتمثلة في الطموح والتجديد وأخلاقيات العمل والمهنية والانفتاح وكذا تقديم الخدمات للعموم.

وتعمل الوكالة على وضع هيكل تنظيمي جديد يراعي المهن واختصاصات المؤسسة، واستكمال بنيت الحكامة وتأهيل الموارد البشرية، فضلاً عن تقوية القدرات الوضائية، وتطوير وسائل الإنتاج السمعي البصري وتحديث العتاد المعلوماتي.



التراكم الذي حققته على مدى السنوات السابقة، مستحضرين سياق وضع هذا المشروع والتمثل في الرهانات المطروحة على المستوى الإعلامي داخلياً وخارجياً.

وأكدوا أن ربح هذه الرهانات يقتضي تحديث عمل الوكالة وتأهيلها للاضطلاع بالمهام المنوطة بها كمؤسسة وطنية استراتيجية داعية أيضاً إلى توسيع نطاق

دباجة حدد التوجه الاستراتيجي للوكالة وأدوارها، وإعادة صياغة بعض مواد النص وتدقيقها من الناحية اللغوية والدلالية.

وسجل النواب في ملاحظاتهم بخصوص مشروع القانون، أن التوجه الحداثي الذي انخرطت فيه الوكالة يقتضي الاستفادة من خبرات وكفاءات هذه المؤسسة الوطنية وتثمينها، فضلاً عن ترصيد

التكيف مع التحولات المعتملة في حقل الإعلام على المستويين الداخلي والخارجي، وانصبت تعديلات ومقترحات النواب خلال اجتماع عقده اللجنة الاثنين بحضور وزير الثقافة والاتصال الأخ محمد الأعرج إلى جانب المدير العام لوكالة المغرب العربي للأنباء خليل الهاشمي الإدريسي، أساساً على ضرورة تضمين مشروع القانون

تقدم مثل مختلف الفرق البرلمانية في لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، خلال المناقشة التفصيلية لمقتضيات مشروع القانون رقم 02/15 المتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء، مجموعة من التعديلات الرامية إلى تجويد هذا النص بما يعزز ريادة هذا المرفق الإعلامي الوطني ويمكنه من